مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية
المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

بيان
٣ أكتوبر ٢٠٠٩

١- عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الثاني والثمانين في اسطنبول، تركيا بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٩. ورأس الاجتماع معالي السيد أديب ميّالة حاكم مصرف سورية المركزي، وتولى السيد غويدو مانتيغا وزير مالية البرازيل منصب النائب الأول للرئيس، والسيد برافين غوردان وزير مالية جنوب إفريقيا منصب النائب الثاني.

٢- ورحب الوزراء بالتطورات الإيجابية في الاقتصاد العالمي منذ اجتماعهم الأخير. فمخاطر الركود العميق وطويل الأمد تبدو في سبيلها للانحسار بفضل الإجراءات غير المسبوقة على مستوى السياسات التي اتخذتها كبرى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فضلا على زيادة الدعم من المؤسسات المالية الدولية. وكانت البلدان النامية قد أبدت كمجموعة قدرة على الصمود نسبيا أمام الأزمة، وكان بعضها في مقدمة البلدان التي شهدت الانتعاش مما أسهم في رفع فعالية نشاط الاقتصاد العالمي دفعة للاقتصاد العالمي.

٣- وأشار المديرون إلى أن الأزمة كانت ولا تزال مستمرة في فرض عواقبها الوخيمة على بلدان العالم النامية. فقد أدت حدة الانكماش في التجارة العالمية، وتراجع الإيرادات من تحويلات العاملين والسياحة، واستمرار ضيق الأوضاع الائتمانية إلى تباطؤ ملحوظ في النمو، وضياع فرص عمل كبيرة، وزيادة حدة الفقر والضغوط الاجتماعية في العديد من البلدان، لا سيما أفقرها وأكثرها ضعفا. ومن ثم شدد الوزراء على أهمية استمرار تطبيق سياسات مالية ونقدية متسقة ومتناغمة لمواجهة اختلالات الدورة الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية الإجراءات الرامية إلى إنعاش تدفقات الائتمان وتشجيع خلق فرص العمل وشبكات الأمان الاجتماعي. ودعا الوزراء إلى التنفيذ المنسق والعاجل للإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه الضعف العميقة في تنظيم الأسواق المالية الوطنية والدولية. وفي المرحلة المقبلة، من شأن إعداد استراتيجيات للخروج من هذه الأزمة، لتنفيذها بمجرد أن يصبح التعافي راسخ الأركان، أن يسهم في بناء الثقة في قدرة الموارد العامة والميزانيات العمومية على الاستمرار بحيث تشكل الركيزة اللازمة للتعافي الدائم. وأكد الوزراء ضرورة اتساق مثل هذه الاستراتيجيات مع تحقيق النمو القوي والقابل للاستمرار مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد على حدة.

٤- وذكر الوزراء أن البلدان النامية سوف تواجه فجوات تمويلية في الأجل المتوسط. وأشاروا إلى أنها تعاني من صعوبة الحصول على التمويل الخارجي في ظل شروط الاقتراض السائدة، ومن مزاحمة البلدان المتقدمة الكبيرة لها، ومن قيام المؤسسات الاستثمارية بإعادة تسعير المخاطر. ومن ثم دعا الوزراء إلى مواصلة

المؤسسات المالية الدولية تقديم الدعم الكافي في الوقت المناسب للبلدان النامية الأكثر تضررا من الأزمة، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليص الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية.

٥- ودعا الوزراء البلدان المتقدمة إلى تجنب التدابير الحمائية وغيرها من القيود في التجارة والتمويل والاستثمار وخدمات العمالة. وأكدوا مجددا أهمية التوصل إلى ختام طموح وناجح لجولة مفاوضات الدوحة يكفل تلبية احتياجات البلدان النامية، لا سيما تحسين فرص نفاذها إلى الأسواق، وإلغاء البلدان المتقدمة للدعم الزراعي الذي يلحق الضرر البالغ بالقطاع الزراعي وبالفقراء في البلدان النامية.

٦- ورحب الوزراء بالخطوات التي اتخذت لتعزيز تجاوب المؤسسات المالية الدولية. غير أن الحاجة لا تزال قائمة لبذل مزيد من الجهد. فقد أبرزت الأزمة ضرورة التوصل إلى رؤية دولية مشتركة واتخاذ خطوات كفيلة بتعزيز مهمة الصندوق الرقابية مع التشديد على الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي وتحقيق نمو قوي ومستمر في البلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد أكد الوزراء مجددا أهمية توخي المساواة في المعاملة وتعزيز فعالية الرقابة على البلدان المتقدمة والأسواق المالية المؤثرة على النظام المالي. وأيدوا كذلك قيام الصندوق بدور أكبر في الترويج لنظام نقدي دولي أكثر استقرارا وله مسار محدد، بما في ذلك ما يتعلق بعملات الاحتياطي الرئيسية.

٧- ورحب الوزراء بالتحسينات التي جرت على سياسات صندوق النقد الدولي في مجال الإقراض بما في ذلك استحداث "خط الائتمان المرن" والاتفاقات الوقائية للاستعداد الائتماني عالي الموارد"، وزيادة حدود الاستفادة من الموارد، وزيادة ترشيد الشروط المطلوبة. ودعوا الصندوق إلى اتخاذ تدابير محددة إضافية لتقوية أدواته المعنية بالتمويل الوقائي واسع النطاق.

٨- وكان للزيادة المؤقتة في الموارد المتاحة للصندوق دور أساسي في إعطاء دفعة لقدرة الصندوق على تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف البلدان في أعقاب الأزمة. غير أن الوزراء شددوا على أن الصندوق هو مؤسسة تقوم على حصص العضوية وأن هذه الترتيبات لا يمكن استخدامها إلا بصفة مؤقتة وصولا إلى توسع دائم في موارد الصندوق عن طريق زيادة عامة في حصص العضوية. واقترح الوزراء أن تؤدي المراجعة التالية لحصص العضوية، المقرر استكمالها بحلول يناير من عام ٢٠١١، إلى تحقيق زيادة بمعدل الضِعْف على الأقل في مجموع الحصص.

٩- ورحب الوزراء بإجراء تخصيص عام لحقوق السحب الخاصة يعادل ٢٥٠ مليار دولار، مما أدى إلى زيادة الأصول الاحتياطية في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ودعوا الصندوق إلى النظر في اتخاذ خطوات تكفل تعزيز استخدام حقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي.

١٠- وشدد الوزراء على أن مشروعية الصندوق واستمرار أهميته النسبية تعتمد بشكل حاسم على معالجة مظاهر الاختلال في نظام الصوت والتمثيل في هيكل حوكمة الصندوق. وبالتالي فإن تصحيح التوزيع غير المتكافئ للحصص والقوة التصويتية هو أهم قضايا الحوكمة التي تواجه الصندوق وأكثرها إلحاحا. وأيد الوزراء العمل على الوصول إلى المصادقة المبكرة على مجموعة إصلاحات ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والأصوات. ولكن ذلك لا يتعدى أن يكون خطوة أولى ولا ينبغي أن يعيق إجراء إصلاحات أكثر عمقا. ودعا الوزراء إلى تحقيق التزام سياسي بتحويل ٧% من مجموع أنصبة الحصص من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية باعتباره هدفا أساسيا في إطار المراجعة التالية للحصص. وبينما لا ينبغي أن تأتي عملية إعادة توزيع الحصص على حساب البلدان النامية الأخرى لا بد أن تقوم على أساس صيغة معدلة للحصص تعالج أوجه القصور والتحيز الحالية ضد البلدان النامية، بما في ذلك انعكاس الاحتياجات المحتملة على موارد الصندوق.

١١- وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تضرر البلدان منخفضة الدخل بشدة من جراء الأزمة. فهي تأتي كذلك في أعقاب أزمة الغذاء والوقود التي أحدثت تأثيرا مقوِّضا بالفعل في العديد من هذه البلدان. وقد تعرضت بلدان الدخل المنخفض كذلك لتقلبات شديدة في موارد المعونة المتاحة. وأفاد الوزراء بأن على المؤسسات المالية الدولية القيام بدور مهم في مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكيف مع هذه التقلبات وفي توجيه نسبة أكبر من المدخرات العالمية إلى هذه البلدان. فالشراكات القوية والمستمرة على صعيد التنمية سيكون لها دور بالغ الأهمية في مساعدة البلدان منخفضة الدخل على مواكبة آثار هذه الأزمة.

١٢- ورحب الوزراء بالخطوات التي اتخذها الصندوق لزيادة الدعم المقدم للبلدان منخفضة الدخل بما في ذلك مضاعفة حدود الاستفادة من موارده، والالتزام بزيادة طاقته على الإقراض بشروط ميسرة لتتجاوز الضِعْف، والتعليق المؤقت لتسديد الفائدة. ودعا الوزراء البلدان المتقدمة إلى تقديم الدعم الإضافي اللازم في شكل موارد للقروض والدعم من أجل سد الفجوة التمويلية الراهنة، وحثوا على توخي المرونة الملائمة في تنفيذ إطار استمرارية تحمل الدين في الظروف الراهنة. ودعوا صندوق النقد الدولي إلى الشروع على الفور في تفعيل الأداة الوقائية المعنية بالبلدان منخفضة الدخل. وحث الوزراء كذلك على ضرورة تعبئة الموارد بحقوق السحب الخاصة لدعم طاقة الصندوق الإقراضية لأفقر بلدان العالم بالشروط الميسرة الكافية والشفافية التامة. وشددوا على ضرورة قيام الصندوق بزيادة الدعم والموارد اللازمة لأنشطة بناء القدرات ودعوا الصندوق إلى الرجوع عن قرار فرض أعباء على المساعدة الفنية.

١٣- وذكر الوزراء أن البنك الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف يضطلع بدور مهم في هذه الأزمة من حيث توفير التمويل اللازم لتلبية مجموعة كبيرة من الاحتياجات، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي والبنية التحتية وتمويل التجارة، بالنسبة لمجموعة كبيرة من البلدان. ورحبوا بجهود البنك الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف نحو التوسع في تقديم القروض بمستويات قياسية وتطويع أدوات الإقراض المتاحة ونشرها على نحو أكثر فعالية. وطلبوا إلى البنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى رفع مستوى صرف القروض. ويعتقد الوزراء أن بنوك التنمية متعددة الأطراف ستضطلع بدور حيوي في مرحلة ما بعد الأزمة من حيث الاستجابة لزيادة الطلب على التمويل لمشروعات التنمية طويلة الأجل، بما في ذلك تطوير القطاع الخاص، ومشروعات البنية التحتية وغيرها من السلع العامة، وتشجيع وضع هيكل للتمويل الخارجي أقل تقلبا. وبينما أشار الوزراء إلى أن التوقعات الراهنة للإقراض المرتبط بالأزمة تتجاوز الطاقة الإقراضية وطاقة الاستثمار في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، فقد دعوا إلى اتخاذ قرار في وقت مبكر بشأن مدى كفاية رأس المال في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية للتأكد من امتلاك مجموعة البنك الدولي القدرة اللازمة لمواجهة الطلب أثناء مرحلة التعافي من الأزمة والمرحلة التالية. ومن الممكن ضخ رؤوس الأموال عن طريق زيادة رأس المال تقترن فيها الزيادة الانتقائية بالزيادة العامة. ودعا الوزراء إلى الاقتسام المتكافئ للأعباء وأبدوا معارضتهم لإجراء أي تعديلات إضافية في الأسعار. ويتعين كذلك أن يواصل البنك الدولي تطويع الحد الأقصى لقروضه وإطار التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى التصدي للعقبات طويلة الأمد التي لا تزال تسهم بصورة تراكمية في التكاليف المالية وغير المالية لعملياته.

١٤- ولا يزال الوزراء يشعرون بالقلق العميق إزاء انخفاض حجم المساعدات الميسرة للبلدان منخفضة الدخل. ورغم أن البنك الدولي أطلق عددا من المبادرات لتلبية الاحتياجات الفورية والأطول أجلا للبلدان الأكثر فقرا، فإنه لم ينجح في تعبئة قدر كبير من التمويل المتنامي. وإضافة إلى ذلك، فإن جميع المساعدات الإضافية المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية وغيرها من نوافذ الإقراض الميسر من بنوك التنمية الإقليمية كانت نتيجة تركيز المساعدات في بداية البرامج. وقد دعا الوزراء إلى إجراء إعادة تمويل إضافية لموارد المؤسسة الدولية للتنمية من أجل الحفاظ على مستويات التمويل في العامين المقبلين، وهي الفترة التي ستبلغ فيها التبعات الاجتماعية للأزمة أشد درجاتها على البلدان منخفضة الدخل. وتوفر التعبئة السادسة عشرة لموارد المؤسسة الدولية للتنمية في عام ٢٠١٠ فرصة للبلدان المتقدمة لتبرهن على التزامها إزاء البلدان منخفضة الدخل. وقد أيد الوزراء اقتراح إنشاء "تسهيل الاستجابة للأزمات" (Crisis Response Facility) في المؤسسة الدولية للتنمية، ولكنهم شددوا على ضرورة أن تكون موارد هذا التسهيل إضافية على التمويل المتاح لبرنامج المؤسسة الدولية للتنمية. ورحبوا بالمبادرة التي تسمح لبلدان المؤسسة الدولية للتنمية، بموجب معايير محددة، الحصول على الموارد التي يوفرها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وحثوا البنك الدولي على وضع آلية ملائمة وتتسم بالشفافية لهذا الغرض. ودعا

الوزراء مجتمع المانحين إلى دعم هذه الاحتياجات التمويلية الإضافية والوفاء بالالتزامات التي تعهد بها مسبقا من حيث توفير الموارد التمويلية الميسرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

١٥- وعلى غرار حالة صندوق النقد الدولي، فإن معالجة مظاهر العجز الديمقراطي في هيكل الحوكمة هو أمر حيوي لضمان فعالية البنك الدولي ومشروعيته. وقد أكد الوزراء مجددا أن الحاجة تستدعي توخي درجة أعلى من الطموح عند وضع أهداف إصلاح البنك الدولي مع مراعاة معايير مختلفة نظرا لطبيعة مهمته الإنمائية والدور الذي تقوم به البلدان النامية في تمكين البنك من أداء مهامه. ولا بد أن يتمثل الهدف الأساسي من الإصلاح في إجراء تحويل بنسبة ٦% من مجموع الأصوات من أنصبة البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي دونما تخفيض غير طوعي في حصص فرادى البلدان النامية والحفاظ في نفس الوقت على المكاسب المحرزة من المرحلة الأولى من إصلاحات نظام الأصوات. ودعا الوزراء إلى إصدار بيان واضح ولا يشوبه لبس بالالتزام السياسي في هذا المجال. ويؤيد الوزراء إجراء مراجعة منتظمة ودورية لأسهم العضوية على أساس التطور في الاقتصاد العالمي ومهام البنك الإنمائية بما في ذلك ما يمثله العملاء من أهمية بالنسبة لمهمة البنك.

١٦- وكرر الوزراء الدعوة لاختيار رئيسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعضاء الإدارة العليا فيهما على أساس يقتصر على إجراءات معلنة تقوم على المنافسة والجدارة بغض النظر عن الجنسية اعتبارا من التعيينات المقبلة. ودعا الوزراء إلى إعلان الالتزام السياسي الصريح بإجراءات الاختيار المقبلة في هاتين المؤسستين. ودعوا كذلك إلى توسيع نطاق التنوع بين العاملين في المؤسستين لتحقيق تمثيل أفضل للمناطق التي لا يزال تمثيلها شديد القصور.

١٧- ويؤيد الوزراء زيادة المشاركة على مستوى الوزراء ومحافظي البنوك المركزية في القضايا الاستراتيجية التي تواجه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إجراءات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية. وأبدوا معارضتهم لاتخاذ أي مبادرة يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغيير في التشكيل الدائم للمجلسين التنفيذيين للصندوق والبنك الدولي أو أي تغيير آخر من شأنه إضعاف هذين المجلسين. وفي هذا الصدد، سلط الوزراء الضوء على التأييد المحدود للغاية لتفعيل المجلس الاستشاري لصندوق النقد الدولي، حيث يعتقد بأنه يلحق الضرر بأصوات البلدان النامية وبمدى مساءلة المجلس التنفيذي وفعاليته. وشدد الوزراء على أن إجراء أي مراجعة لتشكيل المجلسين التنفيذيين للصندوق والبنك الدولي وبالتالي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية لا بد أن يستهدف إتاحة مستوى تمثيل أفضل للبلدان النامية لا سيما البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك عن طريق النظر في إمكانية إضافة مقعد ثالث لجنوب الصحراء الإفريقية في صندوق النقد الدولي.

١٨- ويتطلع الوزراء إلى تحقيق نتيجة إيجابية من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن. وأكدوا مجددا أن "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ" (UNFCCC) هي المحفل الشرعي الوحيد للمفاوضات بشأن تمويل المناخ وأن المناقشات التي تدور حول تمويل المناخ ينبغي أن تكون متسقة مع مبادئ هذه الاتفاقية، وبروتوكول كيوتو، وخطة عمل بالي، وعلى وجه التحديد مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متمايزة.

١٩- وأحاط الوزراء علما بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة الاقتصادية العالمية المنعقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ -٢٦ يونيو، وأعربوا عن استعدادهم، حسب الملائم، تأييد جهود مجموعة السبعة والسبعين والصين في إحراز تقدم على مستوى مصالح البلدان النامية.

٢٠- وقد رحبت المجموعة بالهند في منصب النائب الثاني للرئيس. ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠١٠ في واشنطن، العاصمة.

قائمة المشاركين[١]

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الثاني والثمانين في اسطنبول، تركيا بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٩. وقد رأس الاجتماع معالي السيد أديب ميّاله حاكم مصرف سورية المركزي، وتولى السيد غويدو مانتيغا وزير مالية البرازيل منصب النائب الأول للرئيس، والسيد برافين غوردان وزير مالية جنوب إفريقيا منصب النائب الثاني.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع الرابع والتسعون لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ الثاني من أكتوبر ٢٠٠٩، برئاسة السيدة مايا الشويري، مستشار أول للمدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي.

المجموعة الإفريقية: كريم دجودي، الجزائر؛ دنيس انغيبي، كوت ديفوار؛ جان كلود ماسانغو مولونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ محمد محيي الدين، مصر؛ سفيان أحمد، إثيوبيا؛ بليز لويمبي، غابون؛ هـــ. ك. وامباه، غانا؛ منصور مختار، نيجيريا؛ رينوسي موكاتي، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: براناب مخرجي، الهند؛ محمود بهمني، جمهورية إيران الإسلامية؛ آلان بيفاني، لبنان؛ فاليم رازا، باكستان؛ روبرتو تان، الفلبين؛ ناندالال ويراسينغ، سري لانكا.

مجموعة أمريكا اللاتينية: أمادو بودو، الأرجنتين؛ ماركوس غالفاو، البرازيل؛ أوسكار إيفان زولواغا، كولومبيا؛ روبرتو مارينو، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ كارين تيشيرا، ترينيداد وتوباغو؛ أرماندو ليون، فنزويلا.

المراقبون: لونغ لي، الصين؛ جاسم المناعي، صندوق النقد العربي؛ دانييل تيتلمان، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ نصرة الله نفار، البنك الإسلامي للتنمية؛ كريم العينوي، المغرب؛ محمد أليبور جيدي، منظمة "أوبك"؛ يوسف البسام، المملكة العربية السعودية؛ عرفان الحق، مركز الجنوب؛ سلطان ناصر السويدي، الإمارات العربية المتحدة؛ مانويل مونتيس، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ بتكو دراغانوف، مؤتمر الأمم المتحدة للتمويل من أجل التنمية؛ روب فوس، إدارة "UNPDAD" بهيئة الأمم المتحدة.

ضيوف الشرف: دومينيك ستراوس–كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي؛ روبرت زيليك، رئيس البنك الدولي.

---

[١] الحضور على طاولة المناقشات.

المجلس التنفيذي للبنك الدولي: أيمن القفاص، ندى مفرج

رئيس مندوبي المجموعة: عبد الشكور شعلان، مايا الشويري

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: أمار باتاتشاريا، اندزولي مندوغا

المنسق البحثي لمجموعة الأربعة والعشرين: جومو سوندارام

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: سيمران ماكسويل، داليلا بندورو